مؤشرات المراعاة الجندرية في الإنذار المبكر عن العنف والنزاع

إطار عمل عالمي

أيار 2021

مؤشرات المراعاة الجندرية في الإنذار المبكر عن العنف والنزاع

إطار عمل عالمي

أيار 2021

الفهرس

أولا: ملخص تنفيذي 1
ثانياً: المؤشرات الجديدة والمعدّلة للإنذار المبكر عن المراعاة الجندرية 3
ثالثاً: دمج مؤشرات المراعاة الجندرية في نظم الإنذار المبكر 20
رابعاً: توصيات 24
مراجع 26

أولاً: ملخص تنفيذي

إنّ الجهود المبذولة حتى يومنا هذا لدمج مؤشرات المراعاة الجندرية (بين الجنسين) في أنظمة الإنذار المبكر المحلية والوطنية والإقليمية والدولية هي جهود خاصة وغير متناسقة على الرغم من البحوث التجريبية المكثفة التي توضح الرابط بين عدم المساواة بين الجنسين ومخاطر نشوب الصراع وعدم الاستقرار[1]. تعتبر مؤشرات المراعاة الجندرية هامةً لتوفير معلومات سياقية دقيقة وكاملة لتعزيز قدرة نماذج التنبؤ على توقع حالات العنف والنزاع. تشير أبحاث المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية - آيفس إلى وجود عاملين أساسيين يحدّان من دمج مؤشرات المراعاة الجندرية بشكل فعال في أنظمة الإنذار المبكر، وهما: 1) عدم توفر بيانات جندرية محلية والتحديات الموروثة في جمعها، 2) الاعتماد المفرط لأنظمة الإنذار المبكر الحالية على المؤشرات الجندرية البنيوية طويلة الأمد مثل نسبة النساء في البرلمان أومعدلات التعلم بين النساء والرجال أو مستوى حماية حقوق المرأة المنصوص عليها في الدساتير أو المواد التشريعية. رغم أهمية هذه المؤشرات البنيوية لقياس جزء من جهود منع نشوب النزاعات على المدى الطويل وتحقيق الاستقرار إلا أنها لا توفر تنوع كافي على مدار العام لاكتشاف أي تغييرات سريعة في المخاطر، والذي قد يساعد في الإضاءة على مستويات جديدة من انعدام الأمن المجتمعي أو التوترات أو اندلاع أو تصعيد العنف على المدى القصير.

قامت المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية - آيفس بإعداد إطار العمل العالمي هذا بالتعاون مع مكتب عمليات النزاع والاستقرار التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، وهو يهدف إلى التغلب على التحديات المذكورة أعلاه ودعم دمج مؤشرات المراعاة الجندرية في أنظمة الإنذار المبكر وجهود رصد العنف. تساعد هذه الوثيقة الإرشادية في دعم محللي نظم

[1] ضمن إطار العمل هذا تُعرّف الجندرة (النوع الاجتماعي) على أنها

مجموعة من الأدواروالحقوق والمسؤوليات والاستحقاقات والسلوكيات الموضوعة اجتماعياً والمرتبطة بكون الفرد امرأةً أورجلاً في مجتمع ما.

يختلف التعريف الاجتماعي لمعنى كينونة الذكر أو الأنثى والعواقب السلبية لعدم الالتزام بهذه التوقعات باختلاف الثقافات وتتغير بمرور الوقت وغالباً ما تتقاطع مع عوامل أخرى مثل العمر والطبقة الاجتماعية والإعاقة والإثنية والعرق والدين والتوجه الجنسي (استراتيجية الولايات المتحدة للعنف القائم على النوع الاجتماعي، 2016).

الإنذار المبكر وعلماء البيانات وأخصائيي الجندرة والحكومات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني والجهات المنفذة الدولية على دمج الاعتبارات الجندرية (النوع الاجتماعي) في مبادرات الإنذار المبكر ورصد العنف. يسعى هذا الإطار أيضاً، عدا عن البناء على الجهود السابقة، إلى وضع أساس منطقي قوي لاستمرار الاستثمار في منع نشوب النزاعات وتحقيق الاستقرار الذي يراعي الاختلافات بين الجنسين.

ينطوي بحثنا على مراجعة شاملة للورقيات واستشارات مع خبراء الجندرة ومحللي الإنذار المبكر وفترة تجريبية لثلاثة أشهر لاختبار خمسة مؤشرات جديدة ومعدلة للمراعاة الجندرية في تسع ولايات في نيجيريا. تسلط نتائج بحثنا الضوء على أهمية تحديد المؤشرات المحلية للمراعاة الجندرية التي ترصد التغيرات في العادات الجندرية والتي قد تشير إلى ازدياد انعدام الأمن أو مخاطر العنف والصراع.

يستعرض هذا الإطار مؤشرات إنذار مبكر جديدة ومعدلة تراعي الفوارق الجندرية، وهي في أربع فئات: 1) الأمن والعدالة، 2) السياسة والحوكمة، 3) الأعراف الاجتماعية والمساواة بين الجنسين، 4) العوامل الاقتصادية. وتشمل بعض التغييرات التي تسعى المؤشرات إلى قياسها ما يلي: التغييرات في حرية تنقل المرأة ولباسها والحركات غير العادية للمجموعات الذكورية فقط وحوادث العنف ضد النساء والرجال ومعدلات العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي والارتفاع في الإشارات أو الدعاية المعادية للنساء أو المثليين أو المتحيزة جنسياً والقيود المفروضة على المنظمات غير الحكومية ومنها المنظمات النسائية، ومحاولات النساء السريعة للحصول على المال مثلاً من خلال بيع المجوهرات والحوائج الشخصية وازدياد الهجمات الموجهة ضد النساء في المناصب العامة ونشطاء المساواة بين الجنسين. سيكون استخدام بعض هذه المؤشرات مرتبطاً بسياق محدّد، حيث يقدم هذا الإطار قائمةً بالمؤشرات الجديدة والمعدلة التي تراعي الجندرة (النوع الاجتماعي) وما لها من إرشادات لدمجها في أنظمة الإنذار المبكر أو جهود رصد العنف والتي يمكن توسيعها وتكييفها بحسب السياقات المحلية. يستعرض جدول مؤشرات المراعاة الجندرية قائمة المؤشرات والأساس المنطقي لإدراجها والتعريفات المقترحة واستراتيجيات جمع البيانات المقترحة.

يمكن استخلاص استنتاجين رئيسيين من هذا البحث والدروس المستفادة من تجربة نيجيريا. أولاً، تبرز الحاجة

إلى مزيد من المشاريع لدعم جمع البيانات الكمية والنوعية المنتظمة والمتاحة للعامة والمصنفة حسب الجنس على المستوى المحلي لتتبع مؤشرات الإنذار المبكر للمراعاة الجندرية المقترحة، والتي يمكن أن تشير إلى انعدام متزايد

ثانياً: المؤشرات الجديدة والمعدّلة للإنذار المبكر عن المراعاة الجندرية

للأمن أو مخاطر العنف والنزاع. ثانياً، من المهم الاستمرار في البناء على قاعدة الأدلة المتاحة عموماً والتي توضح فوائد وأهمية دمج الجندرة بشكل هادف في أنظمة الإنذار المبكر وجهود رصد العنف كجزء من طيف الجهود لتحسين أنظمة الإنذار المبكر ودعمها لتدمج الجندرة في ممارساتها الحالية.

تهدف المؤشرات الجديدة والمعدلة المدرجة أدناه إلى تتبّع التغيرات السلوكية المتمايزة بين النساء والرجال والفتيان والفتيات والأحداث التي قد يتم تجاهلها في نظم الإنذار المبكر الحالية ولكنها قد تشير إلى احتمال حدوث عنف أو نزاع. بمراجعة آيفس للورقيات تبيّن أنه في الحالات التي أُدرج فيها الجندر في أنظمة الإنذار المبكر كان يركز بشكل أساسي على قياس العنف القائم على النوع الاجتماعي. أدى هذا النهج إلى اعتبار النوع الاجتماعي نتيجةً فقط (متغير تابع) للعنف وليس كمتنبئ بالعنف (متغير مستقل). من المهم بالتأكيد رصد الزيادة في العنف القائم على النوع الاجتماعي (بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع) وهذا مدرج في قائمة مؤشرات هذا الإطار، ومع ذلك فإنّ حذف المؤشرات الجندرية الأخرى يهدد بإهمال العوامل الرئيسية التي تعزز التنبؤ بالعنف. ينبغي أيضاً النظر إلى محاولات تقييد أو إلغاء حقوق المرأة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية على أنها بوادر محتملة للعنف والصراع، كما ينبغي النظر إلى أي رواية عامة تهدف إلى ترسيخ أدوار الجنسين المحددة بشكل ضيّق، حيث تشير هذه إلى ازدياد ممارسات الإقصاء أو التمييز. وبنفس القدر من الأهمية على مؤشرات المراعاة الجندرية أن تلتقط التغيّرات في السلوك بين الرجال والفتيان أو الأحداث التي تشملهم، حيث أن الأعراف الجندرية هي دافع أيضاً لسلوكهم ويمكن أن تساهم في بعض الحالات في انضمام الشباب إلى الجماعات المسلحة[2] أو الاضطهاد بسبب تحديهم للأدوار الجندرية التي حددتها التقاليد بناءً على التعريفات المجتمعية للذكورة[3].

من المهم التمييز بين المؤشرات الديناميكية المقترحة في هذا الإطار والمؤشرات الأكثر بنيوية لعدم المساواة بين الجنسين مثل معدلات مشاركة المرأة في الحقل السياسي ونسبتها من القوى العاملة ومحو الأمية ووفيات الأمهات. تعتبر المؤشرات البنيوية مهمة للرصد كجزء من جهود منع النزاعات على المدى الطويل وتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة. تميل هذه المؤشرات البنيوية إلى تضمين مجموعات البيانات العامة المرتبطة بها والمتوفرة بسهولة (على الرغم من أنها متأخرة زمنياً غالباً) على المستوى العالمي. ومع ذلك ما لم تكن هناك تغييرات مفاجئة وشديدة في هذه المؤشرات البنيوية فإنها لا تزوّد محللي الإنذار المبكر ببيانات سريعة التغير بما يكفي بحيث تشير إلى اندلاع وشيك أو تصعيد للعنف أو الصراع، فمثلاً قد يتغير مؤشر بنيوي وطني مثل "عدد النساء في البرلمان" فقط عندما تحصل انتخابات (بشكل عام كل ثلاث إلى خمس سنوات). إنّ رصد هذا المؤشر البنيوي لن يعطي محللي الإنذار المبكر الذين يراقبون التغيرات اليومية أو الأسبوعية أو الشهرية في بيئة ما معلومات ذات صلة لتحليلهم. فلا تزال المؤشرات التي ترصد التدابير البنيوية طويلة الأمد حاسمة، ومع ذلك فقد اخترنا في هذا الإطار التركيز على مؤشرات أكثر ديناميكية. فبينما تركز المؤشرات في هذا الإطار على التغييرات في السلوك والأحداث التي قد تشير إلى عنف أو صراع قادم، فإن

[2] صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب دعم بناء السلام، "السلام الضائع: دراسة تطور مستقلة عن الشباب والسلام والأمن"، 2018، ص 98. متاح على: https://www.youth4peace.info/system/files/2018-10/youth-web-english.pdf

[3] IraqQueer و MADRE و Outright International، "العنف والتمييز القائم على التوجه الجنسي والهوية الجندرية في العراق: تقرير مقدم إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة من أجل المراجعة الدورية الشاملة للعراق"، آذار 2019. متاح على: https://www.iraqueer.org/uploads/1/2/4/0/124034920/upr_iraq_stakeholder_submission_28_march_2019.pdf

المؤشرات التي تقيس المواقف المتغيرة بشأن المساواة بين الجنسين والأعراف الجندرية، إن وُجدت، يمكن أن تكون بمثابة جسر بين المؤشرات الديناميكية - التي تقيس التغييرات قصيرة المدى - والمؤشرات البنيوية الأطول أمداً.

ولوجود أنواع مختلفة من أنظمة الإنذار المبكر بنطاقات جغرافية وأغراض ومنهجيات مختلفة لجمع البيانات فقد تحتاج مؤشرات المراعاة الجندرية المقترحة إلى التعديل لضمان توافقها مع أنظمة الإنذار المبكر الخاصة (مع الاعتراف بأنه لا تتناسب كافة المؤشرات مع كل سياق). وقد تمت صياغتها لرفع إمكانية تطبيقها على مختلف أنظمة الإنذار المبكر وجهود رصد العنف عبر مختلف السياقات الإقليمية والقطرية. قد توجد مؤشرات أخرى غائبة عن هذه القائمة تعكس المزيد من مقاييس مناسبة لكل سياق عن تغيّر المواقف أوتزايد الأعمال العدائية والتقلبات أو تنامي التطرف المجتمعي أو دعم الجماعات المسلحة، والتي يمكن رصدها من خلال تتبع التغيرات السلوكية أو الأحداث بناءً على الأعراف الجندرية. يمكن للجهات المنفذة ضمان التكيف المحدد السياق لهذه المؤشرات وتعريفاتها واستراتيجيات جمع البيانات من خلال إجراء مشاورات مع النساء في المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني قبل فترة الرصد لتحديد كيفية رصد السلوكيات والأحداث الجندرية بطريقة آمنة وفعالة عن طريق الراصدين المحليين أو من خلال جهود الرصد القائمة.

إلى جانب وجود نطاقات جغرافية مختلفة وآفاق زمنية متنوعة واستراتيجيات جمع بيانات متعددة قد يكون لأنظمة الإنذار المبكر تصنيفات مختلفة للمؤشرات. قد يتنوع تجميع هذه المؤشرات ولكنه يُصنّف على النحو التالي: الأمن والعدالة، والسياسة والحوكمة، وحقوق الانسان والصحة والعوامل الاقتصادية. وليتم دمج الجندر بشمولية في أنظمة الإنذار المبكر يجب تضمينه في كافة هذه الفئات ويجب تحليله بشكل متزامن. من غير المرجح أن تشير الفروق في مؤشر مراعاة جندرية واحد فقط بشكل كافٍ إلى وسط أمني متغير داخل المجتمع. لكن إن ظهرت تغييرات ملحوظة في العديد من مؤشرات المراعاة الجندرية - مثل الانحدار السريع في حرية المرأة في التنقل والانخفاض المفاجئ في وجودها في الأماكن العامة وجهودها المتزايدة للحصول على المال – فقد تكون هذه التغييرات المفاجئة مؤشراً على مزيد من انعدام الأمن أو إلى عنف أو صراع وشيك وبالتالي تبرز الحاجة إلى مزيد من التحليل الدقيق. إغلاق المصانع هو مثال آخر عن التغيير المفاجئ فقد يؤدي ذلك إلى ارتفاع مفاجئ في بطالة الشباب الذكور ثم زيادة تجمعات الشباب في الأماكن الدينية وتصاعد الدعاية الذكورية المفرطة. قد يشير التغيّر في هذه السلوكيات والأحداث الجندرية التي تشمل النساء والرجال والفتيات والفتيان إلى تصاعد وشيك في العنف أو الصراع.

يتضمن الجدول أدناه المؤشرات الجديدة أو المعدلة المراعية للجندر، والأساس المنطقي لإدراجها في إطار العمل هذا والاعتبارات لتطوير مقاييس المؤشر لسياقات محددة واستراتيجيات جمع البيانات المقترحة.

نستعرض في قسم لاحق من هذه الوثيقة إرشاداتٍ تفصيلية عن كيفية دمج هذه المؤشرات في أنظمة الإنذار المبكر وجهود رصد العنف، لكن عند

النظر في الجدول أدناه من المهم الإضاءة على ما يلي:

- قبل عملية الدمج يجب أن تكون المؤشرات مصممة لسياق محدد ونظام إنذار مبكر قائم أو جهود رصد عنف موجودة.
- ينبغي تكييف التعاريف واستراتيجيات جمع البيانات لتعكس السياق المحلي ودعمها بمعلومات إضافية خاصة بالسياق لضمان أن تكون المؤشرات والتعاريف واستراتيجيات جمع البيانات مجديةً وملائمة سياقياً.
- يعرض الجدول قائمةً بالمؤشرات ليتمكن المنفذون من اختيار المؤشرات الأكثر صلة بالسياق المحلي. من غير المرجح أن يتم دمج كل مؤشر مذكور هنا في نظام إنذار مبكر أو جهود الرصد.
- يجب تسجيل بيانات خط الأساس لكل من مؤشرات المراعاة الجندرية في بداية فترة الرصد لتزويد المحللين ببيانات مقارنة.
- يركز هذا الجدول على مؤشرات المراعاة الجندرية للرصد ولا يقدم اقتراحات حول الاستجابة للتغييرات في هذا المؤشر. غالباً ما يكون لدى أنظمة الإنذار المبكر القائمة أو جهود رصد العنف الموجودة إجراءات محددة يتم اتباعها للاستجابة للتغيير المفاجئ في المخاطر.
- المؤشرات المميزة بعلامة نجمة (*) في الجدول هي المؤشرات التي تم اختبارها كجزء من تجربة نيجيريا - وتتضمن تفاصيل أكثر من غيرها نتيجةً لذلك. ستساعد البرامج التجريبية المستقبلية والجهود الأخرى لدمج المؤشرات بصورة أبعد من تلك المجربة في نيجيريا خلال هذا المشروع على تزويدنا بدروس مستفادة أخرى.

مؤشرات الإنذار المبكر للمراعاة الجندرية للإنذار المبكر عن المراعاة الجندرية

الفئة الأولى
الأمن والعدالة

المؤشر	سبب المؤشر	اعتبارات التعريف	الاستراتيجية المحتملة لجمع البيانات
النسبة المئوية للنساء في الأماكن العامة المحددة*	لرصد التغيرات في قدرة النساء والفتيات على التنقل والحركة. قد يشير التغيير المفاجئ، وخاصةً الانخفاض المفاجئ، في وجود النساء في المناطق العامة التي يترددن عليها عادةً إلى الخوف من العنف الوشيك أو الصراع أو انعدام الأمن.	*تحتاج الجهات المنفذة إلى تحديد "الأماكن العامة المحددة". اعتبارات وتعريفات مقترحة لتلائم السياق المحلي:* تشير "الأماكن العامة المحددة" إلى المواقع الجغرافية في الولايات المستهدفة التي يرتادها العامة باستمرار، مثل الأسواق أو دور العبادة أو أماكن الفعاليات السياسية أو وسائل النقل العام أو المطاعم أو أماكن الترفيه (مثل الحدائق أو المسابح). يجب تسمية هذه المواقع في بداية مرحلة الرصد ويجب ألا تتغير. لكل موقع جغرافي محدد، يشير البسط إلى عدد النساء الموجودات، والمقام إلى إجمالي عدد الأفراد الموجودين في ذلك الموقع والذي يتم التأكد منه عموماً من خلال العد التقريبي من قبل الراصدين. من المهم أن يعكس المكان العام الذي يتم رصده العادات والأعراف المحلية، على سبيل المثال، في شمال نيجيريا، ليس من المعتاد أن تذهب النساء إلى الأسواق لذا فإن مراقبة وجودهن هناك غير فعالة.	من الضروري أن يزور الراصدون الأماكن العامة للرصد في نفس اليوم من الأسبوع وفي نفس الساعة للحفاظ على ثبات المتغيرات الخارجية قدر الإمكان. في نموذج التقرير يجب أن يقدّم الراصدون المعلومات التالية: • نوع الموقع الجغرافي (مثل سوق أو لقاء مفتوح أو دار عبادة أو تجمع / فعالية سياسية أوغير ذلك) • عدد الأفراد (مثل من 0-25 ؛ 25-50 ؛ 50-100 ؛ أكثر من 100) • النسبة المئوية للنساء الحاضرات من إجمالي عدد الأفراد (مثل 0-25٪ ؛ 25-50٪ ؛ 50-75٪ ؛ معظمهم أو جميعهم نساء) • التغيير في النسبة المئوية عن الأسبوع السابق (مثل نفس الوضع تقريباً؛ أو عدد النساء أقل من السابق؛ أو عدد النساء أكبر من السابق؛ أو غير معروف) • أسباب التغيّر في عدد النساء (مفتوحة) • إجمالي عدد الأفراد الموجودين (مفتوح)

المؤشر	سبب المؤشر	اعتبارات التعريف	الاستراتيجية المحتملة لجمع البيانات
عدد التجمعات الذكورية ووجود رجال من خارج المجتمع المحلي	إنّ ازدياد التجمعات الذكورية فقط والتحركات غير العادية للمجموعات التي فيها ذكور فقط هي إشارات محتملة لاضطراب مجتمعي ما أو حشد بغرض ارتكاب العنف أو التسبب في النزاع. في بعض السياقات قد يحدث حضور متزايد للرجال في المجتمع قبل تجمع ما أو حدث انتخابي خلال فترة الانتخابات. قد يلجأ أنصار بعض الأحزاب إلى العنف والترهيب لإظهار الهيمنة والقوة والتفوق فضلاً عن تخويف الناخبين المحتملين الذين يدعمون حزب آخر معارض. هناك أمثلة عديدة لقدوم مجموعات من الذكور إلى مجتمع ما لأغراض عنفية في كافة أنحاء العالم. مثلاً، أخبرت النساء المحليات مؤلفي هذه الورقة أنهن لم يتعرفن على أغلبية الرجال السنهاليين المتشددين المسؤولين عن أعمال العنف التي وقعت في آذار 2018 ضد المسلمين في وسط سريلانكا. تم الاشتباه في أن العنف قد تم تنظيمه مسبقاً بحشد أعضاء المجموعة على وسائل التواصل الاجتماعي ونقلهم إلى المدينة ليسببوا أعمال عنف.	*تحتاج الجهات المنفذة إلى تعريف "التجمعات الذكورية" و "الرجال غير المحليين".* *اعتبارات وتعاريف مقترحة لتلائم السياق المحلي:* قد يختلف حجم التجمع غير العادي حسب السياق، مثلاً غالباً ما تجتذب الأحداث الرياضية حشوداً أكبر من الرجال، لذا يجب أن يكون التركيز على رصد التجمعات التي تخرج عن المألوف من حيث الوقت والتاريخ الذي يتم التجمع فيه. قد يكون الرجل غير المحلي أي شخص يشتبه في أنه ليس مقيم في المجتمع المحلي. وهو بطبيعة الحال أمر يسهل التأكد منه في البلدات الصغيرة أكثر من المدن. ولكن حتى في المناطق الحضرية قد يكون تدفق الرجال من مناطق مختلفة أمر ملحوظ.	يجب أن يتضمن نموذج تقرير الحادثة العدد التقديري للتجمعات والنطاق العمري التقديري للمتجمعين وعدد الرجال المشتبه في أنهم ليسوا من السكان المحليين لتلك المنطقة في كل تجمع. قد تشمل المصادر الأولية المراقبة الشخصية أو روايات شهود العيان أو التقارير من خط هاتف للإبلاغ المجتمعي، كما يمكن أن تشمل المصادر الثانوية تقارير الشرطة الأسبوعية وتقارير وسائل الإعلام. قد لا يتم الإبلاغ رسمياً عن بعض التجمعات التي لا تؤدي إلى العنف أو تؤدي إلى مشاجرات بسيطة فقط ولكن يجب تضمينها في حال توفر معلومات سردية كافية أو إن تمت ملاحظة الحادث من قبل راصد محلي أو شاهد عيان آخر.

المؤشر	سبب المؤشر	اعتبارات التعريف	الاستراتيجية المحتملة لجمع البيانات
عدد الاعتقالات من قبل الشرطة أو قوى الأمن بسبب العنف* مصنفة حسب جنس الشخص المقبوض عليه. ومصنفة حسب: مستوى العنف أثناء الاعتقال (بعض مستويات القوة المتزايدة، القوة المفرطة، غير معروف)	قد يُنظر إلى ازدياد اعتقال النساء الناشطات في الاحتجاجات أو النشاطات أو العمليات السياسية والانتخابية على أنها محاولة لثني النساء عن المشاركة في العمليات السياسية أو العمل مع جماعات المعارضة. كما يمكن أن يشير تزايد اعتقال النساء إلى اهتمام الشرطة أو قوات الأمن بإعادة تأكيد الأعراف الجندرية الضارة أو أنها أمرت بإعادة تأكيدها (أي أنه لا ينبغي للمرأة أن تشارك في الاحتجاجات والنشاط و/أو السياسة) والتي قد تكون مؤشراً على العنف أو الصراع المستقبلي. وقد تشير هذه الزيادة أيضاً إلى مزيد من التضييق على العمل المدني وتدهور حالة السلام والأمن عموماً. فمثلاً خلال احتجاجات عام 2020 في بيلاروسيا[4] كانت المتظاهرات والناشطات هدفاً بشكل غير متناسب للاعتقالات العنيفة.	*تحتاج الجهات المنفذة إلى تحديد مستوى العنف المستخدم أثناء الاعتقال من أجل التصنيف.* *اعتبارات وتعريفات مقترحة لتلائم السياق المحلي:* يشير مصطلح "القوة الشديدة" إلى الاعتقال الذي تم بالضرب على الرغم من عدم مقاومة الشخص المعتقل، أو ذلك الذي يسبب مشاجرة أو استخدام الترهيب اللفظي من قبل الضابط ضد المعتقل. يحدث "الاستخدام المفرط للقوة" عندما تتجاوز القوة المستخدمة لاعتقال الفرد ما هو ضروري. وقد يتضمن استخدام سلاح ويؤدي إلى إصابة الفرد الذي يتم القبض عليه.	بالنسبة لهذا المؤشر من المهم رصد عدد الاعتقالات وحوادث العنف ضد النساء والرجال على حد سواء. يمكن أن تشمل المصادر الأولية الملاحظة الشخصية أو روايات شهود العيان أو التقارير من خط هاتف الإبلاغ المجتمعي، بينما المصادر الثانوية فهي تقارير الشرطة الأسبوعية وتقارير وسائل الإعلام عند توفرها (على الرغم من احتمال عدم رغبة الشرطة في تقديم مثل هذه البيانات).
عدد الاعتقالات من قبل الشرطة أو قوى الأمن بسبب العنف* عدد حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، ومنها العنف الجنسي، التي تمّ الإبلاغ عنها*	من المعروف أن مستويات العنف القائم على النوع الاجتماعي ترتفع في زمن الأزمات كالركود الاقتصادي وحالات الطوارئ الإنسانية والصراعات وكذلك أثناء الأوبئة كما لوحظ خلال عمليات الإغلاق بسبب فيروس كورونا المستجد. قد تشير زيادة العنف القائم على النوع الاجتماعي إلى تنامي انعدام الأمن، وقد تشير أيضاً إلى عدم الاستقرار السياسي ويمكن استخدامه كاستراتيجية لردع النساء من المشاركة السياسية. فمثلاً حصل في أواخر عام 2015 في بوروندي ارتفاع في الاعتداءات الجنسية المرتكبة ضد النساء اللائي يعشن في الأحياء التي تدعم المعارضة بقوة[5].	*تحتاج الجهات المنفذة إلى تحديد أنواع الانتهاكات التي يغطيها "العنف القائم على النوع الاجتماعي" من أجل جهود الرصد.* *اعتبارات وتعريفات مقترحة لتلائم السياق المحلي:* "العنف القائم على النوع الاجتماعي" هو مصطلح شامل يغطي مجموعة واسعة من الإساءة أو العنف الجنسي والجسدي والنفسي والعاطفي بما في ذلك الاغتصاب ومحاولة الاغتصاب والاستغلال الجنسي والعنف الأسري والاتجار والعمل الجنسي القسري وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (في بعض السياقات) والإكراه على الإنجاب.	رغم أن معظم حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي تُرتكب ضد النساء والفتيات، يتعرض الرجال والفتيان أيضاً لهذا النوع من العنف. لذلك من المهم قياس عدد حالات العنف الجنسي ضد النساء والفتيات والرجال والفتيان التي تمّ الإبلاغ عنها (أي تصنيف عدد الحوادث على أساس الجنس). كما من الجدير بالذكر أن الإبلاغ عن حالات العنف الجنسي ضد الرجال والفتيان قليل بسبب ما يلازمه من وصمة عار. غالباً ما يتم تضمين رصد التغييرات في عدد حوادث العنف القائم على النوع الاجتماعي في قوائم مؤشرات الإنذار المبكر للمراعاة الجندرية،

4 أخبار الأمم المتحدة "بيلاروسيا تستهدف المدافعات عن حقوق الإنسان بعد انتخابات آب المختلف عليها"، 3 تشرين الثاني 2020. متاح على: https://news.un.org/en/story/2020/11/1076822

5 جوليا ستيرز، «تقول النساء أنهن يتعرضن للاغتصاب كجزء من معركة الرئيس للبقاء في السلطة»، التايم، 14 كانون ثاني 2016. متاح على: https://time.com/4179101/rape-burundi/

المؤشر	سبب المؤشر	اعتبارات التعريف	الاستراتيجية المحتملة لجمع البيانات
	بيّنت الأبحاث التي أجريت في إندونيسيا وبنغلاديش والفلبين في عامي 2018-2019[6] أن الأفراد الداعمين للعنف ضد المرأة أكثر قابلية بثلاثة أضعاف لدعم التطرف العنفي وأن دعم العنف ضد المرأة كان مؤشراً على دعم التطرف العنيف أكثر من أي عامل آخر بما في ذلك درجة التدين.		لكن من الصعب جمع بيانات موثوقة عن ذلك حيث لا يتم الإبلاغ عن حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل منهجي، وقد يواجه المراقبون مقاومة بيروقراطية لجمع هذه المعلومات بشكل منتظم من مراكز الشرطة المحلية والمستشفيات. يمكن استخدام مصادر البيانات الثانوية لهذا المؤشر على الرغم من ندرة الإبلاغ الدقيق عن العنف القائم على النوع الاجتماعي على المستوى المحلي وبشكل يومي أو أسبوعي أو شهري. يجمع مشروع بيانات موقع النزاع المسلح وأحداثه بيانات عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع الذي يستهدف النساء والرجال والأطفال ولكنه لا يتعقب العنف الجنسي خارج الفضاء السياسي / العام[7]. يمكن للجهات المنفذة أن تصنف حسب نوع العنف القائم على النوع الاجتماعي ولكن هذا القرار سيعتمد على السياق المحلي وتوفر البيانات.
عدد التهديدات بحق النساء في المناصب العامة أوحوادث ترهيبهن أو الهجوم عليهن مصنّفة بحسب التهديدات/ الهجمات الجسدية والتهديدات عبر الإنترنت	في المجتمعات شديدة الأبوية قد تعتبر النساء في المناصب العامة مثل السياسيات والصحفيات أو الناشطات البارزات في مجال المساواة بين الجنسين تحدياً للأعراف الجندرية وتهديداً للأدوار والقواعد المحددة بشكل ضيق للنساء والرجال. كما يبيّن مؤشر الدعاية المتحيزة جنسياً أو المعادية للمثليين أدناه، يمكن أن تشير الهجمات أو التهديدات ضد النساء في الشأن العام إلى تنامي عدم	*تحتاج الجهات المنفذة إلى تعريف "التهديدات" و "التخويف" و"الهجمات" و "النساء في المناصب العامة".* *اعتبارات وتعريفات مقترحة لتلائم السياق المحلي:* تُعرِّف الأمم المتحدة التهديدات والترهيب والاعتداء على النساء على أنه "أي عمل من أعمال العنف القائم على النوع الاجتماعي يؤدي أو قد يؤدي إلى إيذاء أو معاناة النساء جسدياً أو جنسياً أو عقلياً بما في	قد تشمل المصادر الأولية الملاحظة الشخصية أو روايات شهود العيان أو التقارير من خط هاتف للإبلاغ المجتمعي، ويمكن أن تتضمن المصادر الثانوية تقارير وسائل الإعلام عند توفرها. يمكن أن يعتمد جمع البيانات أيضاً على مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي. ومع ذلك ، فإن تجربة آيفس في جمع البيانات عن العنف والتحرش عبر الإنترنت ضد المرأة تثبت مدى صعوبة هذه الجهود.

[6] ميليسا جونستون وجاكي ترو، "كراهية النساء والتطرف العنيف: الآثار المترتبة على منع التطرف العنيف"، جامعة موناش وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، تشرين أول 2019. متاح على: https://www.monash.edu/__data/assets/pdf_file/0007/2003389/Policy-Brief_VE_and_VAW_V7t.pdf

[7] العنف الجنسي في قاعدة بيانات مشروع بيانات موقع النزاع المسلح وأحداثه . متوفر على https://acleddata.com/acleddatanew/wp-content/uploads/dlm_uploads/2019/04/ACLED_Sexual-Violence_Methodology_4.2019-1.pdf

المؤشر	سبب المؤشر	اعتبارات التعريف	الاستراتيجية المحتملة لجمع البيانات
	التسامح مع الأفراد الذين لا يُعتبرون محققين للأدوار الجندرية الصارمة أو المنتمين لأقلية. في شباط من عام 2019 أفاد المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان أن النساء ونشطاء حقوق الإنسان غير الملتزمين بالنوع الاجتماعي يواجهون مزيداً من القمع والعنف وأن ازدياد الخطاب المعاد للنساء والتمييز الجنسي ورهاب المثلية من قبل القادة السياسيين في السنوات الأخيرة ساهم في تطبيع العنف ضد المدافعات عن حقوق الإنسان[8]. في أيلول 2020 حذرت السفارة الأمريكية في كابول من أن النساء الأفغانيات ولا سيما الموظفات الحكوميات والمدرسات وناشطات حقوق الإنسان يتعرضن لخطر متزايد من الهجمات من قبل الجماعات المتطرفة في أعقاب موجة من الاغتيالات ومحاولات اغتيال نساء[9]. في ضوء ارتفاع معدلات العنف عبر الإنترنت ضد المرأة من الضروري أيضاً مراعاة كافة أشكال المضايقات والتخويف والتهديدات ضد النساء في المناصب العامة عبر الإنترنت. حيث بيّن تقرير صدر عام 2020 عن الممثل الخاص للأمم المتحدة المعني بالعنف ضد المرأة أن الصحفيات يتعرضن بشكل متزايد وغير متناسب للاستهداف عبر الإنترنت[10].	ذلك التهديد بمثل هذه الأعمال أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية سواء حدث في الحياة العامة أو الخاصة[11]. يشير العنف عبر الإنترنت إلى استخدام الهواتف المحمولة أو الإنترنت أو منصات التواصل الاجتماعي أو البريد الإلكتروني لمضايقة الأفراد أو ترهيبهم أو التنمر عليهم أو تهديدهم. يتضمن الشكل الأحدث للعنف عبر الإنترنت "استقصاء المعلومات" حيث يتم نشر التفاصيل الشخصية للفرد ومنها رقم الهاتف والعنوان والبريد الإلكتروني عبر الإنترنت.	استخدمت آيفس برمجيات التنقيب عن البيانات والتعلم الآلي والذكاء الصنعي لجمع وفرز العنف والتحرش عبر الإنترنت ضد النساء ولكن لم تقدم أي من هذه التقنيات جودة بيانات كافية للتوصية بهذه الاستراتيجية. إذا سمحت الموارد يمكن للجهات المنفذة تحديد عدد معين من حسابات أو صفحات وسائل التواصل الاجتماعي على واحدة أو أكثر من منصات وسائل التواصل الاجتماعي المستخدمة على نطاق واسع للمراقبة على فترات منتظمة لتسجيل عدد التهديدات ضد النساء في المناصب العامة. يجب أن يعتمد اختيار الحسابات والصفحات المراد رصدها على نساء محددات في المناصب العامة (كما هو أكثر صلة بالسياق) بالإضافة إلى صفحات الأحزاب السياسية والصفحات الشعبية الأخرى التي قد تكون مرتبطة بالنشاط السياسي أو المدني. يجب أن يعتمد اختيار منصات وسائل التواصل الاجتماعي على أكثر المنصات شيوعاً في السياق المدروس.

[8] مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، "تواجه المدافعات عن حقوق الإنسان مزيداً من العنف، يحذر خبراء الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان"، الأمم المتحدة، 28 شباط 2019. متاح على: https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24232&LangID=E

[9] ستيفاني جلينسكي، "الولايات المتحدة تحذر النساء الأفغانيات من زيادة خطر هجوم المتطرفين"، الجارديان، 19 أيلول 2020. متاح على: https://www.theguardian.com/global-development/2020/sep/18/us-warns-afghan-women-of-increased-risk-of-extremist-attack

[10] مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، "تقرير الممثل الخاص حول العنف ضد المرأة، أسبابه ونتائجه: مكافحة العنف ضد الصحفيات" الأمم المتحدة، 6 أيار 2020، A / HRC / 44/52. متاح على: https://undocs.org/Home/Mobile?FinalSymbol=A%2FHRC%2F44%2F52&Language=E&DeviceType=Desktop

[11] الجمعية العامة للأمم المتحدة، "إعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة"، 20 كانون الأول 1993، A / RES / 48/104. متاح على: https://www.un.org/en/genocideprevention/documents/atrocity-crimes/Doc.21_declaration%20elimination%20vaw.pdf

الفئة الثانية
الأعراف الاجتماعية والمساواة الجندرية

المؤشر	سبب المؤشر	اعتبارات التعريف	الاستراتيجية المحتملة لجمع البيانات
عدد الإشارات أو الدعاية المعادية للمرأة أو المعادية للمثليين أو المتحيزة جنسياً في وسائل الإعلام أو وسائل التواصل الاجتماعي أو في التجمعات الانتخابية أو الفعاليات العامة*	يزداد استخدام الدعاية وخطاب الكراهية المعادية للمرأة والمتحيزة ضدها وضد المثليين من قبل القادة السياسيين وقادة المجتمع والجهات الفاعلة غير الحكومية لتعزيز الأعراف والقوالب النمطية الجندرية التقليدية والاستخفاف بالمعارضين السياسيين ونبذ الأقليات السكانية. الأمر الذي لا يقوض فقط الجهود المبذولة لتعزيز المساواة بين الجنسين والتضمين ولكنه يزيد من التعصب والأيديولوجية الإقصائية المتطرفة ويسعى إلى ترسيخ ما هو متوقع اجتماعياً من السلوك الجندري. قد يحمل هذا النوع من الخطاب مزيداً من التهجم والكراهية تجاه المثليات والمثليين ومزدوجي الميول الجنسية والمتحولين جنسياً وثنائيي الجنس أو أولئك المشتبه في عدم امتثالهم لجنسهم، أويزيد من الضغط العام على النساء لإنجاب المزيد من الأطفال وترك سوق العمل، أو يزيد الدعاية حول الذكورة والتوقعات المجتمعية لمعنى كينونة الرجل. كما تسبب الدعاية المعادية للمرأة وخطاب الكراهية ارتفاع حدّة خطاب "نحن و هم" وقد يؤدي هذا إلى العنف والصراع وعدم الاستقرار. يغطي هذا المؤشر رصد مسودات القوانين التي تقيد حركة المرأة وحقها في الحصول على خدمات وحقوق الصحة الجنسية والإنجابية أو تعزيز السرديات التقليدية حول النوع الاجتماعي.	*تحتاج الجهات المنفذة إلى تعريف "الإشارات أو الدعاية المعادية للمرأة و المثليين و المتحيزة جنسياً".* *اعتبارات وتعريفات مقترحة لتلائم السياق المحلي:* تشير عبارة "الإشارات أو الدعاية المعادية للمرأة والمثليين والمتحيزة جنسياً" إلى استخدام الأعراف الاجتماعية لتقويض أو التقليل من شأن المعارضين. قد يشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر: التشكيك في رجولة / أبوة الفرد / حالته كرب أسرة، أو الأنوثة / الأمومة أو التوجه الجنسي أو التباهي بالاستغلال الجنسي أو البراعة فيه بما في ذلك الاعتداءات الجنسية، الإدلاء بتعليقات مهينة جنسياً عن والدة الرجل أو زوجته أو أخته، التحدث عن العنف الجنسي لمهاجمة المعارضين، واستخدام الصور النمطية السلبية لتشويه سمعة الأفراد (مثل وصف النساء "بالعدوانية" أو "العاطفية"). يمكن للجهات المنفذة العمل مع المجموعات النسائية المحلية لتطوير معجم لخطاب الكراهية للمساعدة في جمع البيانات الملائمة حول هذا المؤشر.	قد يشمل جمع البيانات لهذا المؤشر مراقبة وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي بالإضافة إلى زيارة الفعاليات العامة أو التجمعات الانتخابية أو دور العبادة أو التجمعات الأخرى حيث يجتمع الناس للاستماع إلى الشخصيات المؤثرة. وكما ذكرنا سابقاً من الصعب مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي ولذا يمكن تيسير ذلك عن طريق اختيار عدد محدد من حسابات وسائل التواصل الاجتماعي لرصدها والاتفاق على تعريف الإشارات المعادية للمرأة وكراهية المثليين أو المتحيزة جنسياً (أو تطوير معجم لخطاب الكراهية) ومراقبة هذه الحسابات بانتظام.

المؤشر	سبب المؤشر	اعتبارات التعريف	الاستراتيجية المحتملة لجمع البيانات
	تُستخدم الدعاية المعادية للمرأة أيضاً كجزء من استراتيجيات تجنيد الجماعات المتطرفة العنيفة. فمثلاً في عام 2019 استعرض باحثون في ليبيا رسائل التجنيد التي تستخدمها الجماعات المتطرفة العنيفة التي تروّج للأيديولوجيات الجندرية الرجعية وعدم التسامح[12]. وفي عام 2018 بيّنت دراسة مدعومة من قبل هيئة الأمم المتحدة للمرأة وجود رسائل جندرية واضحة في صلب استراتيجيات التجنيد والسيطرة التي يتبعها تنظيم الدولة الإسلامية[13].		
التغيّر في التوقعات والممارسات حول ما ترتديه النساء والفتيات	قد يشير التغيّر في طريقة لباس النساء والفتيات إلى تغيّر في تصورات النساء عن الانفتاح المجتمعي تجاه خيارات المرأة والاستقلالية الجسدية. قد تختار النساء تغطية أجسادهن أكثر لحماية أنفسهن إن كنّ يتوقعن تحولاً سياسياً جذرياً نحو التيار المحافظ أو وجود خطر التعرض للعنف، أو قد يخترن التحرر في لباسهن أثناء التحولات السياسية في الاتجاه الآخر أو في أجواء أكثر أماناً. في عام 2019 حذر الأمين العام للأمم المتحدة من أن القيود المفاجئة والمتطرفة على حقوق المرأة هي من بين أولى المؤشرات على انتشار التطرف العنيف داخل المجتمع[14]. إنّ من أبرز علامات التطرف المجتمعي هو تغيّر اللباس المحافظ للنساء والفتيات. على سبيل المثال وجدت دراسة أجريت عام 2017 في إندونيسيا أن	*تحتاج الجهات المنفذة إلى تعريف "التغيير في قواعد اللباس".* *اعتبارات وتعريفات مقترحة لتلائم السياق المحلي:* قد تشير التغييرات في قواعد الملبس إلى ارتداء النساء والفتيات ملابس مختلفة عن المعتاد في هذا السياق، على سبيل المثال التي تكشف القليل من أجسادهن (الأكمام وصولاً إلى الرسغ أو الثوب أو السروال الطويل أو غطاء الرأس) أو الملابس التي تكشف المزيد من أجسادهم (قمصان بأكمام قصيرة أو بلا أكمام وأثواب أو بنطال قصير).	حيثما أمكن يمكن رصد هذا المؤشر إلى جانب مؤشر تعقب التغيّرات في وجود المرأة في الأماكن العامة. بالإضافة إلى تسجيل العدد الأسبوعي للنساء المتواجدات في موقع معين يمكن للراصدين أيضاً تتبع أي أنماط متغيرة في ملبس النساء والفتيات. في نموذج التقرير، إن كان يتم رصد هذا المؤشر مع مؤشر التواجد في الأماكن العامة، يمكن للمراقبين تسجيل النسبة المئوية للنساء والفتيات اللواتي يرتدين الزي المحافظ (مثل، ٪0-25 ؛ ٪25-50 ؛ ٪50-75 ؛ معظم أو كافة النساء) من إجمالي عدد النساء، بناءً على التعريف المحدد لهذا المؤشر. قد يكون من الصعب دراسة هذا المؤشر في البيئات الباردة لذا يجب أخذ ذلك في الاعتبار عند تحديد إن كان سيتم تضمين هذا المؤشر في جهود الرصد.

12 ميليسا جونستون وجاكي تروزينب بنيلا، "المساواة بين الجنسين والتطرف العنيف: أجندة بحثية لليبيا"، مركز موناش للجندر والسلام والأمن، جامعة موناش، تشرين ثاني 2019، متاح على: https://www2.unwomen.org/-/media/field%20office%20arab%20states/attachments/publications/2019/11/monash_genderequality_violentextremism_paper_art2.pdf?la=en&vs=638.

13 نيللي لحود، "التمكين أو الاستعباد: تحليل جندري لرسائل الدولة الإسلامية في العراق والشام"، هيئة الأمم المتحدة للمرأة ، 2018 https://www2.unwomen.org/-/media/field%20office%20arab%20states/attachments/publications/lahoud-fin-web-rev.pdf?la=en&vs=5602.

14 الأمين العام للأمم المتحدة، "ملاحظات الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجموعة من الأصدقاء عن منع التطرف العنيف"، الأمين العام للأمم المتحدة ، 1 آذار 2019. متاح على: https://www.un.org/sg/en/content/sg/statement/2019-03-01/secretary-generals-remarks-group-of-friends-preventing-violent-extremism-prepared-for-delivery.

المؤشر	سبب المؤشر	اعتبارات التعريف	الاستراتيجية المحتملة لجمع البيانات
	الارتداء المتزايد والمتغير للملابس المحافظة كان أحد المؤشرات الأربعة الرئيسية لارتفاع التطرف داخل مجتمع معين. وبالمثل أخبرت بناة السلام الأفغانيات مؤلفي هذه الورقة أن النساء في بعض المقاطعات يغطين أنفسهن أكثر عندما يخرجن إلى الشارع لحماية أنفسهن من الهجمات المستقبلية المحتملة من طالبان[15]. شنّ نشطاء حقوق المرأة في عام 2020 في كمبوديا حملةً ضد قانون مقترح قد يؤدي إلى تغريم الشرطة النساء لارتدائهن ملابس غير لائقة[16]. من المبرر الحفاظ على القيم التقليدية لكن يرى نشطاء حقوق المرأة أن ذلك هو الخطوة الأولى لسلب المرأة حقوقها.		

15 جاكي تروسري إديونو، "منع التطرف العنيف: المنظور الجندري وأدوار المرأة"، مركز موناش للجندر والسلام والأمن، جامعة موناش، 2017. متاح على: https://docs.wixstatic.com/ugd/b4aef1_5fb20e84855b45aabb5437fe96fc3616.pdf.

16 الستريت تايمز، "قانون حظر الملابس غير اللائقة في كمبوديا يهدد حريات المرأة"، 31 تموز 2020. متاح على: https://www.straitstimes.com/asia/se-asia/law-to-ban-inappropriate-dress-in-cambodia-seen-threatening-womens-freedoms

الفئة الثالثة

السياسة والحوكمة

المؤشر	سبب المؤشر	اعتبارات التعريف	الاستراتيجية المحتملة لجمع البيانات
عدد الحوادث الانتخابية العنيفة* مصنّفة بحسب جنس الضحية ومرتكب العنف	قد يكون العنف الانتخابي ضد المرأة دليلاً على أعراف جندرية صارمة تؤكد أنه لا ينبغي للمرأة أن تشارك في الحياة السياسية وقد تشير إلى عنف أو صراع مستقبلي. كشف تقرير للأمم المتحدة في عام 2018 أن العنف الجسدي والعنف عبر الإنترنت ضد النساء في الحقل السياسي وأثناء الانتخابات - بما في ذلك ضد الناخبات والمرشحات والمسؤولات الانتخابيات والحزبيات - منتشر على نطاق واسع وغالباً ما يتم تطبيعه والتسامح معه نتيجةً للصور النمطية الأبوية الراسخة التي تفضل الرجال في المناصب العامة والنساء في الحياة الخاصة والمنزلية[17].	*تحتاج الجهات المنفذة إلى تعريف "أحداث العنف الانتخابي".* *اعتبارات وتعريفات مقترحة لتلائم السياق المحلي:* يتعقّب هذا المؤشر العنف الانتخابي ضد الرجال والنساء فمن المهم مقارنة مدى اختلافهما. يُعرَّف "العنف الانتخابي" على أنه "أي عمل عشوائي أو منظم أو تهديد لتخويف أو إيذاء جسدي أو ابتزاز أو إساءة استخدام أصحاب المصلحة السياسيين في السعي لتحديد أو تأخير أو التأثير بأي طريقة أخرى على عملية انتخابية ما"[18].	يمكن لنماذج الإبلاغ عن الحوادث تسجيل حوادث العنف الانتخابي المصنفة حسب الجنس / عدد الجناة والضحايا. كما هو الحال في أداة الإبلاغ عن العنف الانتخابي النيجيري، فإن إنشاء خط هاتف مجتمعي يعرفه الجميع ويمكن لأفراد المجتمع استخدامه للإبلاغ عن حالات العنف الانتخابي هو أيضاً طريقة مفيدة لجمع البيانات تستحق الاستخدام حيثما أمكن مع الموارد المتاحة.
القيود المفروضة على المنظمات غير الحكومية وخصوصاً على المنظمات النسائية	تشير القيود والإسكات والتضييق على المنظمات غير الحكومية إلى إغلاق المجال المدني وتقييد حرية التعبير والتجمع والتي يمكن أن تؤجج الصراع والعنف. تتخذ محاولات التضييق على عمل المنظمات المحلية غير الحكومية أشكالاً عديدة تتضمن فرض ضوابط وحظر مالي صارم على أنواع معينة من المانحين ومطالبة المنظمات بالتسجيل لدى السلطات المحلية أو إصدار تراخيص للعمل أو تقديم طلب للحصول على تصاريح لكافة الأنشطة الجديدة أو طلب الموافقة المسبقة على الخطط التشغيلية أو مداهمة المكاتب واعتقال الموظفين أو سن قوانين	"التدخل في الحق في حرية تكوين الجمعيات وإعاقة عمل منظمات المجتمع المدني والأفراد الذين يشاركون فيها"[19]. تشير "المنظمات النسائية" إلى "منظمات المجتمع المدني التي تدافع بشكل صريح عن حقوق المرأة أو الفتيات أو المساواة بين الجنسين أو لها أهداف نسوية، وتلعب منظمات حقوق المرأة دوراً مركزياً في قيادة التغيير لدعم المساواة بين الجنسين"[20].	يمكن تتبع هذا المؤشر من خلال مراقبة أي قوانين أو لوائح جديدة مقترحة من قبل السلطات المحلية. كما يمكن، إن أتيح ذلك، للراصدين المحليين السعي بانتظام للحصول على آراء سرية من المنظمات النسائية المحلية عن التحديات الجديدة في عقد الأنشطة المخطط لها أو في التنفيذ المستمر لبرامجهم. في نموذج التقرير، بعد إجراء مقابلات مع مجموعات نسائية محلية، يمكن للراصدين تدوين ما إن كانت النسوة تعتقدن أن البيئة لمنظمتهن كانت: مقيدة كثيراً وبشكل ملحوظ، مقيدة أكثر قليلاً، نفس الدرجة، مقيدة قليلاً أو مقيدة قليلاً وبشكل ملحوظ.

17 الأمم المتحدة، الجمعية العامة، "تقرير المقرر الخاص المعني بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه على العنف ضد المرأة في المجال السياسي"، نيويورك، نيويورك: مقر الأمم المتحدة، 2018. متاح على: https://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/73/301

18 جيف فيشر، "الصراع والعنف الانتخابي: استراتيجية للدراسة والوقاية"، المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، 2002. متاح على: https://www.ifes.org/publications/electoral-conflict-and-violence-strategy-study-and-prevention

19 "القوانين المصممة للإسكات: القمع العالمي لمنظمات المجتمع المدني"، منظمة العفو الدولية، 2019 ، ص 2. https://www.amnesty.org/download/Documents/ACT3096472019ENGLISH.PDF

20 دعم المانحين للمنظمات الجنوبية لحقوق المرأة، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تشرين الثاني 2016، https://www.oecd.org/dac/gender-development/OECD-report-on-womens-rights-organisations.pdf

المؤشر	سبب المؤشر	اعتبارات التعريف	الاستراتيجية المحتملة لجمع البيانات
	الرقابة الصارمة التي تحظر على المنظمات شن حملات ضد سياسات الحكومة أو المؤسسات أو المسؤولين أو التحدث ضدها. كثيراً ما تُستهدف المنظمات النسائية المناصرة لحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين حيث يُنظر إلى عملها على أنه يتعارض مع القيم والثقافة والأعراف التقليدية ويدعم المفاهيم الغربية. وجد تقرير أداة قياس الحريات المدنية - سيفيكوس لعام 2019 أن المنظمات التي تعمل على قضايا الجندر تتأثر بشكل غير متناسب بالقيود المتزايدة على المنظمات غير الحكومية وأن المجموعات التي تدافع عن حقوق المرأة هي الأكثر تواجداً في حوادث الفضاء المدني[21].		

[21] ماريانا بلالبا باربتو، جوزيف بنديكت، دوم بيريرا، ديبورا لياو، سيلفيا مباتارو و إين فان سيفرين، "سلطة الناس تحت الهجوم"، سيفيكوس مونيتور، كانون أول 2019، https://civicus.contentfiles.net/media/assets/file/GlobalReport2019.pdf

الفئة الرابعة
العوامل الاقتصادية

المؤشر	سبب المؤشر	اعتبارات التعريف	الاستراتيجية المحتملة لجمع البيانات
المحاولات السريعة للنساء للحصول على المال مثل بيع المجوهرات	تعتبر النساء اللواتي يسعين لبيع الأشياء الثمينة والمقتنيات الشخصية مثل المجوهرات علامةً على وجود ضغوط مالية شديدة ومحنة داخل الأسرة، كما يمكن أن تكون مقدمة للنزوح الجماعي إذا تم استخدام المال لتمويل رحلتهن أو رحلة فرد من أفراد العائلة. إذا بدأت النساء في المجتمعات الخاضعة للرصد في بيع أشيائهن الشخصية فقد يكون ذلك علامة على أنهن يتوقعن عنفاً أو صراعاً وبالتالي سيحتجن المال. كما أنّ الارتفاع في زواج الأطفال والعمالة الجنسية هي من استراتيجيات التأقلم السلبية الناتجة عن صعوبات اقتصادية شديدة أثناء الأزمات وعدم الاستقرار والتي يجب أيضاً رصدها في السياقات ذات الصلة. وإنّ ارتفاع العمالة الجنسية (سواء طوعاً أو قسراً) علامةٌ على ازدياد وجود الجيش أو الجماعات المسلحة في المنطقة.	*تحتاج الجهات المنفذة إلى تحديد شكل "المحاولة السريعة للحصول على المال".* *اعتبارات وتعريفات مقترحة لتلائم السياق المحلي:* تشير "المحاولات السريعة من قبل النساء للحصول على المال" إلى اتخاذ النساء لقرارات سريعة عادةً بسبب الضغوط المالية للحصول على دخل لحاجة فورية، مثل بيع الأشياء الثمينة.	عند رصد الأماكن العامة، يمكن تشجيع الراصدين في الأسواق والمحلات التجارية على الانتباه بدقة إلى البائعين الذين يشترون ويبيعون المجوهرات والسلع المستعملة لتحديد ما إذا كانت هناك زيادة في حركة النساء الساعيات إلى بيع الأشياء الثمينة. كما يمكن استشارة المجموعات النسائية المحلية لمعرفة الطرق الخاصة بذلك السياق لرصد هذا المؤشر.
معدلات البطالة مصنّفة حسب العمر والنوع الاجتماعي	يمكن أن تشير الزيادة أو النقصان في معدل البطالة إلى ارتفاع أو انخفاض العنف أو الصراع، حيث يرتبط هذا المؤشر بتوافر الدخل. سيسمح التصنيف حسب النوع الاجتماعي والعمر للجهات المنفذة بملاحظة تحولات محددة في معدل البطالة لشرائح مختلفة من السكان. فمثلاً وثّق الباحثون خلال العديد من النزاعات والمواقف الصعبة كيف ساهم فقدان الدخل وعدم القدرة على الزواج بسبب الصعوبات المالية وفقدان صورة الرجولة كما	*تحتاج الجهات المنفذة إلى تعريف "معدل البطالة" بما يتناسب مع سياق الدولة المدروسة، مما يتيح جمع البيانات.* يعرّف البنك الدولي "البطالة" على أنها "نسبة القوى العاملة التي لا تعمل ولكنها متاحة وتبحث عن عمل" ويقول أيضاً أنّ "تعريف القوة العاملة والبطالة يختلف باختلاف البلد"[22]. في سياقات معينة من المهم التذكر أن العديد من مقاييس التوظيف القائمة قد تفتقر إلى طريقة دقيقة لقياس العمالة	يمكن تشجيع الجهات المنفذة على تتبع أرقام البطالة إما عن طريق طلبها رسمياً من مكاتب الحكومة المحلية (إذا كانت هذه المعلومات متوفرة) أو من خلال إجراء مسح غير رسمي لمجموعات المجتمع المدني المحلية التي تمثل النساء أو الشباب أو تدعم الأشخاص العاطلين عن العمل. يمكن للراصدين أيضاً مراقبة وسائل الإعلام بحثاً عن الأخبار المتعلقة بإغلاق أهم مصادر العمل.

22 البنك الدولي، "البطالة، إجمالي"، مسرد البيانات الوصفية في بنك معلومات البنك الدولي، 2021 https://databank.worldbank.org/metadataglossary/world-development-indicators/series/SL.UEM.TOTL.NE.ZS.

المؤشر	سبب المؤشر	اعتبارات التعريف	الاستراتيجية المحتملة لجمع البيانات
	يراها المجتمع بسبب ذلك في انضمام الشباب إلى الجماعات المسلحة كوسيلة لإعادة تأكيد رجولتهم[23]. قد يشير الارتفاع في معدل بطالة الشباب على وجه الخصوص إلى تصاعد العنف والصراع.	غير الرسمية (مثل عمل المرأة في الزراعة)، وقد تحسب الأشخاص الذين يعملون بدوام جزئي فقط أو وظائف مؤقتة، وقد لا يتم احتساب الأشخاص الذين يرغبون في العمل ولكنهم لا يستطيعون أو لا يبحثون عنه لأسباب متنوعة. ففي حال استخدام مقاييس العمالة أو البطالة القائمة فلا بدّ من أخذ هذه العوامل بعين الاعتبار.	

23 صندوق الأمم المتحدة للسكان، "السلام المفقود: دراسة مستقلة حول الشباب والسلام والأمن." سمبسون، غر ايم، صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2018. متاح على: https://www.youth4peace.info/system/files/2018-10/youth-web-english.pdf

الفئة الخامسة
أخـــرى

المؤشر	سبب المؤشر	اعتبارات التعريف	الاستراتيجية المحتملة لجمع البيانات
عدد الأسر التي تديرها الإناث	قد يكون غياب الرجال في مجتمع ما عائداً إلى عدد من العوامل منها استهدافهم بالاعتقالات أو القتل أو الخطف أو رحيلهم للانضمام إلى الجماعات المسلحة أو قوات الأمن الوطني أو بسبب الهجرة الموسمية أو لأسباب العمل. قد تشير التغييرات السريعة في الأسر التي تعيلها نساء، بحسب السياق، إلى احتمال تصعيد أو اندلاع العنف أو الصراع.	*تحتاج الجهات المنفذة إلى تعريف "الأسرة التي تعيلها امرأة".* *اعتبارات وتعريفات مقترحة لتلائم السياق المحلي:* اعتبارات وتعريفات مقترحة لتلائم السياق المحلي: يشير مصطلح "الأسرة التي تعيلها امرأة" إلى "الأسرة التي تكون فيها الإناث هي صانع القرار الوحيد أو المنتج الرئيسي للدخل"[24].	سيعتمد جمع البيانات لهذا المؤشر على سياق الرصد بسبب الطرق المختلفة التي يتم بها احتساب عدد الأسر التي تعيلها النساء، ولكن يمكن الاعتماد على مكاتب الحكومة المحلية التي قد تتعقب هذه البيانات. في حال عدم توفر البيانات لدى الحكومات المحلية يمكن للراصدين التواصل مع المنظمات النسائية التي تعمل مع النساء العازبات و/ أو الأمهات العازبات لمعرفة آرائهم إن كان عدد الأسر التي تعيلها النساء يتزايد بشكل كبير أو يزيد بشكل طفيف أو باقٍ كما هو أو يتناقص بشكل طفيف أو بشكل ملحوظ.
زيادة الإقبال على وسائل منع الحمل	قد تشير الزيادة في الطلب على وسائل منع الحمل إلى ارتفاع مستوى العنف القائم على النوع الاجتماعي والخوف من انتشار العنف الجنسي سواء في المجتمع المحلي أو ضد النساء اللاتي على وشك النزوح. على سبيل المثال أفادت منظمة العفو الدولية بأن اللاجئات والمهاجرات في ليبيا يتخذن وسائل منع الحمل كإجراء احترازي قبل رحلاتهن حيث ينتشر العنف الجنسي على طول طرق التهريب[25].	*تحتاج الجهات المنفذة إلى تعريف "وسائل منع الحمل".* *اعتبارات وتعريفات مقترحة لتلائم السياق المحلي:* تُعرَّف "وسائل منع الحمل" بأنها "المنع المتعمد للحمل أو الإخصاب"[26].	يمكن للجهات المنفذة إجراء مقابلات سرية مع الأطباء أو الممرضات والممرضين في المستشفيات والمراكز الصحية والعيادات المحلية لتحديد ما إذا كان الطلب قد زاد. بدلاً من جمع العدد المطلق للطلبات التي تم تقديمها للحصول على وسائل منع الحمل. كما يمكن للراصدين أن يسألوا مقدمي الرعاية الصحية ومنهم العاملون في المجال الإنساني إن كانوا يعتقدون أن الطلب قد زاد بشكل كبير أو زاد أو ظلّ كما هو أو انخفض أو انخفض بشكل كبير في فترات منتظمة. يمكن رصد العديد من المراكز الصحية لتوفير بيانات مقارنة.

24 "الأسرة التي تعيلها امرأة"، المعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين. متاح على: https://eige.europa.eu/thesaurus/terms/1126

25 "اللاجئون والمهاجرون الفارون من العنف الجنسي وسوء المعاملة والاستغلال في ليبيا"، منظمة العفو الدولية ، 1 تموز 2016. متاح على: https://www.amnesty.org/en/latest/news/2016/07/refugees-and-migrants-fleeing-sexual-violence-abuse-and-exploitation-in-libya/.

26 "منع الحمل" قاموس ميريام وبستر. تمت مراجعته في 11 شباط 2021. متاح على: https://www.merriam-webster.com/dictionary/contraception

المؤشر	سبب المؤشر	اعتبارات التعريف	الاستراتيجية المحتملة لجمع البيانات
ارتفاع مستوى الإتجار بالنساء والفتيات مصنفة حسب إن كان الإتجار لأغراض الجنس (نعم، لا، غير معروف)	قد يكون ارتفاع مستوى الاتجار بالنساء والفتيات لأغراض الجنس نتيجةً لعدد من العوامل المختلفة بما في ذلك الوجود المتزايد للجماعات المسلحة أو قوات الأمن في المنطقة وكذلك للتجنيد وتوليد الدخل من قبل الجماعات المسلحة غير الحكومية.	*تحتاج الجهات المنفذة إلى تعريف "الاتجار بالنساء والفتيات لأغراض الجنس".* *اعتبارات وتعريفات مقترحة لتلائم السياق المحلي:* يشير مصطلح "الاتجار بالبشر" إلى "تجنيد الأشخاص أو نقلهم أو إيوائهم أو استقبالهم عن طريق التهديد أو استخدام القوة أو غير ذلك من أشكال الإكراه أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو إساءة استخدام السلطة أو حالة ضعف أو تقديم أو تلقي مدفوعات أو مزايا للحصول على موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال. يشمل الاستغلال، كحد أدنى، استغلال بغاء الآخرين أو غير ذلك من أشكال الاستغلال الجنسي أو السخرة أو تقديم الخدمات قسرياً أو العبودية أو الممارسات الشبيهة بها أو الاستعباد أو نزع الأعضاء"[27]. بالنسبة لهذا المؤشر ينبغي فقط احتساب حالات الاتجار بالبشر التي تستهدف النساء والفتيات.	يجب على الجهات المنفذة استشارة مقدمي الخدمات في الخطوط الأمامية لوضع قائمة بالإشارات المناسبة محلياً التي تشير إلى ارتفاع مستوى الإتجار بالجنس. كما هو حال المؤشر أعلاه يمكن للراصدين أن يسألوا مقدمي الرعاية الصحية أو غيرهم من مقدمي الخدمات في الخطوط الأمامية ومنهم الجهات الفاعلة الإنسانية إن شعروا أن معدل الإتجار الجنسي قد زاد كثيراً أو زاد أو ظلّ كما هو أو انخفض أو انخفض كثيراً على فترات منتظمة.

[27] الجمعية العامة للأمم المتحدة، "بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الدول"، 15 تشرين الثاني 2000. متاح على : https://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/ProtocolTraffickingInPersons.aspx

ثالثاً: دمج مؤشرات المراعاة الجندرية في نظم الإنذار المبكر

توصي آيفس بعملية من خمس مراحل لتسهيل دمج مؤشرات المراعاة الجندرية في أنظمة الإنذار المبكر والاستجابات الحالية. تتضمن هذه العملية ما يلي: 1) إجراء تحليل جندري لفهم الأعراف والديناميكيات المحلية وكيفية ارتباطها بانتشار أو تصعيد العنف والصراع، 2) تحديد المؤشرات القابلة للتطبيق والمراعية للجندر من إطار العمل العالمي وتعديلها بما يتلائم مع السياقات المحلية، 3) تطوير استراتيجيات جمع البيانات الآمنة والمراعية للنوع الاجتماعي بناءً على الأساليب المتاحة، 4) تحليل البيانات بطريقة تراعي الفوارق بين الجنسين، 5) ضمان استجابة السياسات التي تراعي الفوارق بين الجنسين.

الخطوة الأولى: إجراء تحليل جندري

إن إجراء تحليل جندري قبل اختيار مؤشرات المراعاة الجندرية يمكّن محللي الإنذار المبكر من فهم الأعراف والأدوار الجندرية القائمة، وتحديد التجارب المتباينة للنساء والرجال والفتيات والفتيان (عبر العوامل السياسية والاقتصادية ومكان العمل والعدالة والتعليم والأرض والصحة)، وتحديد النوع الاجتماعي وديناميكيات المجتمع. من المهم تطبيق منظور التقاطع لهذا التحليل لتجنب رؤية كافة النساء والفتيات كمجموعة متجانسة ولضمان مراعاة قضايا التقاطع ومنها على سبيل المثال لا الحصر: ذوو الإعاقة وأفراد مجتمع الميم والفتيات من سكان الريف والأقليات العرقية و / أو الدينية والسكان الأصليون والنازحون داخلياً أو اللاجئون والأسر التي تعيلها نساء و / أو غيرها حسب المتاح. في حال توفر الوقت والموارد الكافية يجب أن تتألف منهجية تحليل النوع الاجتماعي من مراجعة مكتبية للمعلومات والبيانات المتاحة المتعلقة بذلك السياق المحدد، بالإضافة إلى مقابلات مع المصادر الرئيسية للمعلومات من النساء المحليات ومنظمات المجتمع المدني العاملة على بناء السلام والقضاء على التطرف أو جهود المساواة بين الجنسين.

- الممارسات التمييزية القائمة التي تقيد حرية المرأة في الحركة أو قدرتها على امتلاك الأرض أو المشاركة في الشأن العام والقوى العاملة والأنشطة الدينية أو القيام بنشاط ما.
- تغييرات في فرص كسب الرزق التي قد تحدّ من قدرة الرجال على كسب الدخل وأداء دورهم التقليدي كمعيل اقتصادي للأسرة أو التي تتطلب من النساء والفتيات التنقل لمسافات أكبر لجمع الغذاء والماء والحطب.
- الطرق المختلفة التي يشارك بها رجال ونساء وفتيان وفتيات مختلفون في التحريض على العنف والنزاع أو ارتكابهما أو منعهما.
- حوادث العنف الجنسي وأشكال أخرى من العنف الموجه ضد مجموعات محددة من النساء والفتيات أو الرجال والفتيان على أساس العرق أو الدين أو الانتماء السياسي أو التوجه الجنسي أو الهوية الجنسية.

- تباين الأدوار والمسؤوليات وقدرات اتخاذ القرار بين النساء والرجال داخل الأسرة وخارجها.
- تغيير وصول النساء والرجال إلى الموارد بما في ذلك الأرض والمياه والقروض.
- انتشار القوالب النمطية الجندرية وتعزيز أدوار الجنسين المنصوص عليها بشكل تقليدي في الخطاب العام.

الخطوة الثانية: تحديد مؤشرات المراعاة الجندرية القابلة للتطبيق وتعديلها بما يلائم السياقات المحلية

بناءً على النتائج المستخلصة من التحليل الجندري ينبغي على الجهات المنفذة النظر في مؤشرات المراعاة الجندرية المذكورة في الجدول أعلاه وتحديد أيها أكثر قابلية للتطبيق في السياق المحدد الذي يتم رصده. كما يجب أن تعكس المؤشرات المختارة طبيعة المخاطر التي يتم رصدها (سواء كانت عنفاً سياسياً أو انتخابياً أو نزاعاً أو عنفاً متطرفاً أو أشكالاً أخرى من عدم الاستقرار)، وأي أحداث سياسية ذات صلة قد تسبب اندلاع التوترات السياسية أو تصعيدها (مثل الانتخابات أو الاستفتاءات أو عمليات السلام أو حوارات المصالحة). وكما ذُكر سابقاً، إذا احتوى نظام الإنذار المبكر القائم على فئات حالية من مؤشرات مختلفة فيجب اختيار مؤشر واحد على الأقل للمراعاة الجندرية لكل فئة. عند اختيار المؤشرات، على الجهات المنفذة أن تقرر ما إن كانت ستستخدم البيانات الأولية أو الثانوية للمؤشرات. ففي حال استخدام البيانات الثانوية ستحتاج الجهات المنفذة إلى تحديد المؤشرات التي فيها مصادر بيانات موجودة (أي عندما لا يوجد حاجة لجمع البيانات بشكل مباشر من قبل الجهة المنفذة). ولندرة البيانات المحلية المتعلقة بالجندرة (النوع الاجتماعي)، فقد يحدّ استخدام مصادر البيانات الثانوية بشكل كبير من المؤشرات التي يمكن استخدامها. أما في حال استخدام جمع البيانات الأولية، فهناك المزيد من الإرشادات حول تصميم استراتيجيات جمع البيانات في الخطوة الثالثة أدناه.

ينبغي أيضاً بعد اختيار المؤشرات من القائمة العالمية تعديل المؤشرات وتعريفاتها وفقاً للسياق المحلي. كما من الضروري تعريف كل جزء من المؤشر بحيث يكون الفهم واضحاً وموحداً لدى كافة المشاركين في عملية الإنذار المبكر أو رصد العنف لما هو المؤشر وما يهدف إلى قياسه. على سبيل المثال، إذا كانت الجهات المنفذة تستخدم مؤشر رصد الأماكن العامة فيجب أن تتضمن هذه المرحلة من العملية تسمية المناطق الجغرافية للرصد وتعيين أيام وأوقات ثابتة لرصد هذه الأماكن. قد تكتشف الجهات المنفذة خلال التحليل الجندري وجود عامل ما بحاجة للتعقب لكن لم يتم تضمينه في قائمة مؤشرات إطار العمل العالمي. إن حدث هذا، على الجهات المنفذة صياغة مؤشرات إضافية خاصة بالسياق ووضع التعاريف ذات الصلة وطرق جمع البيانات المشابهة للجدول أعلاه.

الخطوة الثالثة: تطوير استراتيجيات جمع البيانات الآمنة والملائمة والمراعية للجندر بناءً على المنهجيات المتاحة

قد تشمل استراتيجيات جمع البيانات كلاً من المصادر الأولية والثانوية ويجب أن تحدد تصنيف البيانات حسب الجنس، وحيثما أمكن تصنيفها بشكل أكبر حسب فئات الهوية الأخرى مثل العرق والخلفية الدينية أو الثقافية وما إن كان الفرد منتمٍ إلى مجتمع الميم، إن أمكن وناسب. في حال استخدام البيانات الثانوية من المهم للجهات المنفذة أن تعرف ماهي البيانات المتاحة بالفعل، سواء بشكل عام أو التي يمكن الوصول إليها من خلال الشراكات أو العلاقات. إذا كانت الجهات المنفذة تستخدم جمع البيانات الأولية لواحد أو أكثر من مؤشرات المراعاة الجندرية، فسوف تحتاج إلى تصميم استراتيجيات جمع بيانات لتلك المؤشرات. بالنسبة للجهات المنفذة المنخرطة سلفاً في جهود الرصد، وبالتالي تستخدم أساساً نموذج للإبلاغ عن حالة أو حادث ما ويتم تقديمه بشكل منتظم، يمكن تحديث هذا النموذج

ليشمل أسئلة لجمع البيانات اللازمة لمؤشرات المراعاة الجندرية المدرجة حديثاً. يتضمن تحديث النموذج هذا تصنيف البيانات الموجودة التي تم جمعها حسب الجنس، على سبيل المثال، إذا كان الراصدون يتتبعون أساساً عدد الحوادث العنيفة في التجمعات السياسية فيمكن تحديث النموذج ليسأل عن جنس الضحايا والجناة. بالإضافة إلى ذلك، وكما موضح أعلاه، يمكن أيضاً إضافة فئات للجناة تشمل، إن وُجدت: قوات الأمن/ الشرطة و أحد الجمهور و فرد منتسب إلى حزب سياسي ومرتكب عنف أسري / ضد الشريك. كما يمكن إضافة فئات الضحايا لتشمل: الناخب و المتظاهر و ضحية العنف القائم على النوع الاجتماعي و النشطاء و العاملين في المنظمات غير الحكومية و الموظفين الحكوميين و الصحفيين والشخصيات البارزة. بالنسبة للجهات المنفذة غير المنخرطة في جمع البيانات الأولية فسيقع على عاتقها إعداد خطة مراقبة كاملة تشمل: إن كان سيجري الراصدون مراقبة شخصية أو عن بعد (أو مزيج من الاثنين معاً) و عدد الراصدين المطلوب وأين سيتم توزيعهم (في حال المراقبة الشخصية) وكيف سيسجلون البيانات ويرسلونها. بمجرد تصميم استراتيجيات جمع البيانات، من الضروري إجراء تدريب ليفهم الراصدون البيانات التي يجب جمعها وكيفية ذلك. كما من المهم تدريب الراصدين على كيفية التعامل مع الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي بانتباه وبشكل لائق، وهي خطوة مهمة لضمان الاتساق في جمع البيانات بين كافة الراصدين. يجب أن تتضمن كافة استراتيجيات جمع البيانات التي تتضمن عمل راصدين محليين مجموعةً من الإجراءات الأمنية المحددة المراعية للنوع الاجتماعي لتعالج المخاطر الأمنية المختلفة التي تهدد سلامة الراصدين المحليين من النساء والرجال وكذلك سلامة أي شهود عيان أو مصادر رئيسية للمعلومات قد تتحدث مع الراصدين كجزء من أنشطة الرصد الخاصة بهم.

يعد جمع البيانات الأولية المحلية المصنفة حسب الجنس وتحديد المصادر الثانوية الموثوقة لهذه البيانات أمراً غاية في الصعوبة. وقد منعت هذه الصعوبة الجهود السابقة من دمج مؤشرات المراعاة الجندرية في أنظمة الإنذار المبكر. لكن من المهم أن تبذل الجهات المنفذة قصارى جهدها لتحقيق التوازن بين دقة البيانات التي يتم جمعها وواقع المعلومات المتاحة على الأرض وعدم استخدام تحديات جمع مؤشرات المراعاة الجندرية كمبرر لعدم الدمج. قد لا تحقق البيانات التي يتم جمعها أعلى معايير جمع البيانات وأكثرها قوّة، لكن يتوجب على الجهات المنفذة إيجاد أرضية مشتركة بين الموارد وإمكانية الوصول لديهم وأفضل ممارسات جمع البيانات. فمثلاً قد لا يكون من السهل جمع العدد الدقيق لطلبات منع الحمل في كل مركز صحي في المجتمع المحلي، لكن من الممكن سؤال العاملين في مجال الرعاية الصحية إن كان الطلب قد زاد أو انخفض (ويمكن ترميز البيانات كـ "0" أو"1" وفقاً لذلك). قد لا تكون هذه الاستراتيجية النوعية قوية من الناحية المنهجية بالنسبة لبعض محللي البيانات ولكن نظراً لتحديات جمع البيانات المتعلقة بالنوع الاجتماعي والحاجة إلى هذا النوع من البيانات يجب اتباع طرق مبتكرة.

الخطوة الرابعة: تحليل البيانات مع المراعاة الجندرية

تم تطوير المؤشرات في هذا الإطار بناءً على فرضية أن التغييرات المفاجئة في السلوكيات والأحداث التي يتم رصدها قد تشير إلى تنامي انعدام الأمن في المجتمع أو إلى مخاطر تصاعد العدوانية أو العنف أو الصراع. لذا يجب وضع نظام لرصد وتحليل البيانات التي يتم جمعها عن مؤشرات المراعاة الجندرية للتغييرات الحاصلة مع مرور الزمن. إذا تمّ دمج مؤشرات المراعاة الجندرية في أنظمة الإنذار المبكر الحالية فمن المفترض أنه يوجد نظام لتحليل البيانات، لكن سيحتاج هذا النظام إلى التحديث والمحللون إلى التدريب لأخذ مؤشرات المراعاة الجندرية الجديدة بعين الاعتبار عند رصدها. سيحتاج المحللون إلى تحديد شدة التذبذب في البيانات خلال فترة زمنية معينة والتي قد تؤدي إلى تفعيل آليات التحذير. على سبيل المثال إن كانت الجهات المنفذة تراقب الأماكن العامة فسيحتاج المحللون إلى تحديد النسبة المئوية التي تشير إلى زيادة أو نقصان "مفاجئ" في عدد النساء المتواجدات في تلك الأماكن. كما سيحتاج المحللون إلى تحديد عدد المواقع التي تشهد زيادة أو نقص "مفاجئ" في عدد النساء فقد يسبب هذا تحذيراً من العنف

أو الصراع (مثلاً إذا حدث انخفاض مفاجئ في مكان عام واحد فقط يتم رصده أو إذا كان يحدث في أماكن عامة متعددة في المنطقة الواحدة. لنضرب مثالاً هنا، قد يقرر المحللون أنه من بين الأماكن العامة العشرة التي يتم رصدها فإن الانخفاض بنسبة 20 بالمئة من النسبة المئوية للأفراد من النساء في خمسة على الأقل من تلك الأماكن العشرة خلال فترة أسبوع واحد من شأنه أن يدق ناقوس التحذير من العنف المحتمل أو الصراع. ويجب تحديد هذا النوع من استراتيجية التحليل لكافة مؤشرات المراعاة الجندرية التي يتم رصدها.

قد يتم تشجيع المحللين أيضاً على دراسة سبب حدوث التغييرات: مثلاً أسباب الارتفاع المفاجئ في الأسر التي تعيلها نساء أو الزيادة الكبيرة في طلب وسائل منع الحمل. قد تؤدي متابعة تحليل البيانات بالتشاور مع المنظمات النسائية المحلية أو الخبراء حول أسباب التغيير إلى إعطاء المحللين معلومات أكثر مما توفره الأرقام وحدها.

الخطوة الخامسة: ضمان الاستجابة بسياسات المراعاة الجندرية

فور كشف المؤشرات عن حالة عدم استقرار أو عنف أو صراع محتمل من الضروري الاستجابة للمخاطر المحتملة بوضع السياسات المناسبة في الوقت المناسب. قد تتضمن أنظمة الإنذار المبكر الموجودة أساساً آليات للاستجابة إلى أفعال العنف أو الصراع المحتمل التي يتم الكشف عنها. قد تشمل هذه الآليات إعلام الحكومة و/ أو المسؤولين المنتخبين أو إبلاغ مزوّدي الخدمات أو منظمات المجتمع المدني التي تعمل بشكل وثيق مع المجتمعات المحلية أو نشر البيانات والمعلومات و / أو التقارير العامة. في الاستجابة للتحذيرات من العنف أو الصراع، على صانعي القرار ضم منهجيات مراعية للجندر في تدابيرهم الوقائية الشاملة وكذلك الاعتراف بأن سلب حقوق المرأة وتراجع المساواة بين الجنسين هو في حد ذاته تهديداً للسلام والأمن لأنه يعزز الإقصاء والتمييز الذين ثبت دورهما في تزايد المخاطر. إضافةً إلى بذل الجهود الواسعة لتعزيز المساواة بين الجنسين في القوانين والسياسات والمؤسسات فقد تتضمن الاستجابة بالسياسات المراعية للجندر أيضاً إجراءات أخرى مثل الإدانة المنهجية للهجمات الموجهة ضد المدافعات عن حقوق الإنسان والناشطات والنساء في المناصب العامة البارزة وعدم التسامح إطلاقاً مع سلب حقوق المرأة أو الخطاب المعادي للمثلية واليقظة تجاه أي محاولات تهدف إلى تقييد حقوق وحريات النساء والفتيات. كما من المهم أن تعكس الاستجابة بالسياسات، للحد من العنف أو الصراع، التجارب المختلفة للنساء والرجال والفتيات والفتيان.

رابعاً: توصيات

تشير الجهود المبذولة في هذا المشروع والدروس المستفادة من المشروع التجريبي النيجيري إلى حاجتين رئيسيتين: 1) تعزيز جمع البيانات الأولية المصنفة حسب الجنس (وتطوير مجموعات البيانات المرتبطة بها) على المستوى المحلي والتي يمكن أن تتعقب التغييرات في السلوك والأحداث الجندرية، 2) استمرار التدخلات المستندة إلى الأدلة والتي تؤكد بشكل أكبر على أهمية دمج المنظور الجندري في أنظمة الإنذار المبكر.

لا يزال الرأي السائد بين محللي الإنذار المبكر هو أن مؤشرات المراعاة الجندرية تفشل في تقديم أي بيانات ذات صلة أو كافية يمكن تعقبها أو قياسها أو المساهمة في طرق التنبؤ بها. ينبع هذا الاعتقاد الخاطئ من عدم توفر البيانات الجندرية المحلية لتكون بمثابة خط أساس لجهود الرصد المستقبلية وكذلك من الاعتماد المفرط على المؤشرات الجندرية البنيوية طويلة الأمد التي لا تعطي تباينات كافية على مدار العام لاكتشاف أي تغييرات سريعة في السلوك أو الأحداث الجندرية أو المخاطر الناتجة عن العنف والصراع.

للتغلب على هذه التحديات فنحن بحاجة إلى اهتمام واستثمار مستمرين من مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة وإلى المزيد من التحقيق والاختبار وتبادل الدروس المستفادة لتعزيز دمج النوع الاجتماعي في أنظمة الإنذار المبكر. وبالإضافة إلى الخطوات الخمس الموضحة أعلاه، تقدم آيفس التوصيات التالية لأنظمة الإنذار المبكر والجهات المانحة:

توصيات للجهات المنفذة لنظم الإنذار المبكر

- ربط تطوير مؤشرات المراعاة الجندرية بالجهود الأوسع لبناء السلام ومنع النزاعات والقضاء على التطرف التي تبذلها بالفعل المنظمات الدولية والمحلية ومنها المنظمات النسائية.
- الاستثمار في المشاريع التجريبية التي تركز على جمع البيانات الأولية المحلية ذات الصلة بالسياق في المناطق المعرضة للعنف أو النزاع ("النقاط الساخنة") بالتعاون الوثيق والشراكة مع المنظمات النسائية المحلية التي تعمل على منع النزاعات المحلية وتبذل جهود بناء السلام، لتطوير واختبار المؤشرات وإنشاء خطوط أساس محلية للبيانات.
- على هذه المبادرات أن تحدّد المنظمات النسائية التي تمثل المجموعات التي قد تكون معرضة بشكل متزايد لخطر العنف ومنها الأقليات العرقية والدينية والسكان الأصليون.
- مأسسة جمع البيانات المصنفة حسب الجنس والتحليل المراعي للنوع الاجتماعي في جهود الإنذار المبكر، وحيثما أمكن تصنيفها حسب العرق أو الخلفية الدينية أو الثقافية والأفراد من مجتمع الميم.
- ضمان التكافؤ بين الجنسين ضمن فرق الرصد المحلية للتأكد من أن الراصدات يشاركن بشكل هادف

وللقيام بمقابلات حساسة ثقافياً آمنة مع النساء المحليات.

- ضمان أن تجمع مؤشرات المراعاة الجندرية، التي تقيس معدلات العنف القائم على النوع الاجتماعي ومنه العنف الجنسي، أيضاً المعلومات عن حالات العنف ضد الرجال والفتيان.
- تنفيذ إدارة بيانات وأدوات تحليل مصممة خصيصاً للسماح بإدخال البيانات وتجميعها وتقسيمها بسهولة، بحيث يمكن للمحللين فهم البيانات التي يتم تلقيها وتسجيلها بسرعة. يمكن وضع أدوات إدارة البيانات في تطبيقات جداول البيانات (إكسل) الموجودة بتكلفة قليلة أو حتى مجانية.

توصيات للمانحين الدوليين

- تمويل المزيد من المبادرات عبر البيئات الجيوسياسية المختلفة والبدء في تبادل المعرفة والدروس المستفادة حول دمج مؤشرات الإنذار المبكر للمراعاة الجندرية الخاصة بكل سياق وجمع البيانات والاستجابة بالسياسات.
- الاستثمار في مزيد من البحث حول توثيق وتحليل مفاهيم الذكورية كمحرك للعنف والصراع.
- تشجيع دمج مؤشرات المراعاة الجندرية في الجهود الوطنية لمنع الصراع بما في ذلك خطط العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن وخطط العمل الوطنية لمكافحة التطرف العنيف.
- تشجيع بعثات حفظ السلام والمراقبة المتعددة الأطراف والإقليمية على دمج مؤشرات المراعاة الجندرية كجزء من مهامها في حماية المدنيين بالتشاور مع المنظمات النسائية المحلية.

مراجع

Barreto, Marianna Belalba, Josef Benedict, Dom Perera, Débora Leão, Sylvia Mbataru and Ine Van Severen. "People power under attack." CIVICUS Monitor. December 2019. https://civicus.contentfiles.net/media/assets/file/GlobalReport2019.pdf.

"Belarus targets women human rights defenders after disputed August elections." UN News. November 3, 2020. https://news.un.org/en/story/2020/11/1076822.

"Contraception." Merriam-Webster. Merriam-Webster. Accessed February 11, 2021. https://www.merriam-webster.com/dictionary/contraception.

"Declaration on the Elimination of Violence against Women." UN General Assembly. December 20, 1993. A/RES/48/104. https://www.un.org/en/genocideprevention/documents/atrocity-crimes/Doc.21_declaration%20elimination%20vaw.pdf

"Donor support to southern women's rights organisations." Organisation for Economic Cooperation and Development. November 2016. https://www.oecd.org/dac/gender-development/OECD-report-on-womens-rights-organisations.pdf.

Female-headed Households." European Institute for Gender Equality. https://eige.europa.eu/thesaurus/terms/1126.

Fischer, Jeff. "Electoral Conflict and Violence: A Strategy for Study and Prevention." International Foundation for Electoral Systems, 2002. https://www.ifes.org/publications/electoral-conflict-and-violence-strategy-study-and-prevention.

"Gender and conflict analysis toolkit for peacebuilder." Conciliation Resources. 2015. https://www.c-r.org/resource/gender-and-conflict-analysis-toolkit-peacebuilders.

Glinski, Stephanie. "US warns Afghan Women of Increased Risk of Extremist Attack." The Guardian. September 19, 2020. https://www.theguardian.com/global-development/2020/sep/18/us-warns-afghan-women-of-increased-risk-of-extremist-attack.

IraqQueer, MADRE and Outright International. "Violence and Discrimination based on Sexual Orientation and Gender Identity in Iraq: A Submission to the UN Human Rights Council for the Universal Periodic Review of Iraq." March 2019. https://www.iraqueer.org/uploads/1/2/4/0/124034920/upr_iraq_stakeholder_submission_28_march_2019.pdf.

Johnston, Melissa and Jacqui True. "Misogyny & Violent Extremism: Implications for Preventing Violent Extremism." Monash University and UN Women. October 2019. https://www.monash.edu/__data/assets/pdf_file/0007/2003389/Policy-Brief_VE_and_VAW_V7t.pdf.

Johnston, Melissa, Jacqui True and Zineb Benella. "Gender Equality and Violent Extremism: a Research Agenda for Libya." Monash Centre for Gender, Peace and Security, Monash University. November 2019. https://www2.unwomen.org/-/media/field%20office%20arab%20states/attachments/publications/2019/11/monash_genderequality_violentextremism_paper_art2.pdf?la=en&vs=638.

"Laws Designed to Silence: The Global Crackdown on Civil Society Organizations." Amnesty International. 2019. https://www.amnesty.org/download/Documents/ACT3096472019ENGLISH.PDF

"Law to ban 'inappropriate' dress in Cambodia seen threatening women's freedoms." The Straits Times. July 31, 2020. https://www.straitstimes.com/asia/se-asia/law-to-ban-inappropriate-dress-in-cambodia-seen-threatening-womens-freedoms.

Office of High Commission for Human Rights. "Women Human Rights Defenders Face Worsening Violence, Warns UN Human Rights Experts." United Nations. February 28, 2019. https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24232&LangID=E.

Office of High Commission for Human Rights. "Report of the Special Representative on violence against women, its causes and consequences: Combating violence against women journalists." United Nations. A/HRC/44/52. May 6, 2020. https://undocs.org/Home/Mobile?FinalSymbol=A%2FHRC%2F44%2F52&Language=E&DeviceType=Desktop.

"Refugees and Migrants Fleeing Sexual Violence, Abuse and Exploitation in Libya." Amnesty International. July 1, 2016. https://www.amnesty.org/en/latest/news/2016/07/refugees-and-migrants-fleeing-sexual-violence-abuse-and-exploitation-in-libya/.

"Sexual Violence in the ACLED Dataset." ACLED. 2019. https://acleddata.com/acleddatanew/wp-content/uploads/dlm_uploads/2019/04/ACLED_Sexual-Violence_Methodology_4.2019-1.pdf

Steers, Julia. "Women say they are being raped as part of the President's fight to keep power." Time. January 14, 2016. https://time.com/4179101/rape-burundi/.

"Toolkit: Gender analysis of conflict." Saferworld. 2016. https://www.saferworld.org.uk/resources/publications/1076-gender-analysis-of-conflict

True, Jacqui and Sri Eddyono. "Preventing violent extremism: gender perspectives and women's roles." Monash Centre for Gender, Peace and Security. Monash University. 2017. https://docs.wixstatic.com/ugd/b4aef1_5fb20e84855b45aabb5437fe96fc3616.pdf.

United Nations General Assembly. "Protocol to Prevent, Suppress and Punish Trafficking in Persons, Especially Women and Children, Supplementing the United Nations Convention against Transnational Organized Crime." November 15, 2000. https://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/ProtocolTraffickingInPersons.aspx

United Nations General Assembly. "Report of the Special Rapporteur on Violence Against Women, Its Causes and Consequences on Violence Against Women in Politics." New York, NY: UN Headquarters, 2018. https://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/73/301.

United Nations Population Fund. "The Missing Peace: Independent Progress Study on Youth, Peace and Security." Simpson, Graeme. UNFPA. 2018. https://www.youth4peace.info/system/files/2018-10/youth-web-english.pdf

HQ | 2011 Crystal Drive | 10th Floor | Arlington, VA 22202 | USA
www.IFES.org